

العوامل المؤثرة في تحديد اتجاه النمو العمراني بمدينة الابيار

أ. وريدة مفتاح امغيب القطعاني.

(استاذ محاضر بقسم الجغرافيا - كلية الآداب والعلوم فرع الابيار جامعة بنغازي- ليبيا)



العوامل المؤثرة في تحديد اتجاه النمو العمراني بمدينة الابيار

الملخص:

قامت الباحثة بدراسة موضوع بعنوان (العوامل المؤثرة في تحديد اتجاه النمو العمراني بمدينة الابيار) وكان الهدف من هذه الدراسة التعرف على طبيعة النمو العمراني، وما قد يترتب عليه من مشاكل حاضرا ومستقبلا. وذلك سعيا الي معرفة العوامل المؤثرة في تحديد اتجاه نمو المدينة، ومنها دراسة العوامل الطبيعية التي تقف عائق امام تحديد اتجاه نمو العمراني للمدينة، وكذلك معرفة العوامل البشرية التي تحد من نمو العمراني لمدينة الابيار، كما يهدف ايضا تتبع الزيادة السكانية بالمدينة ومعرفة التوقعات المستقبلية من الزيادة السكانية التي من شأنها ان تزيد من الطلب على استعمالات الاراضي الحضرية. وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها: بينت النتائج أن طبيعة الاراضي المنخفضة ساهمت في الحد من نمو المدينة في الجانب الشمالي الشرقي من المدينة، فقد توقف امتداد مخطط الزهراء الشمالي في هذا الاتجاه، إذ أن طبيعة الاراضي لم تسمح بالبناء. كما بينت النتائج أن المنطقة العسكرية تعيق اتجاه نمو المدينة فهي تستحوذ بطبيعته على مساحات واسعة من استخدامات الاراضي بالمدينة، كما اظهرت نتائج الدراسة ان مشكلة الملكية الخاصة تلعب دور مباشر في عرقلة النمو العمراني، وفقنا للمخططات المقررة انشاءها، وتعاني مدينة الابيار من هذه المشكلة خاصة في الجزء الشرقي من المدينة حيث المنطقة الصناعية، تحد المدينة من بعض الاتجاهات مناطق ذات البناء العشوائي وهي عبارة عن انشاءات يقوم بتشبيدها القطاع الخاص، وهي غير مطابقة للمخطط العام للمدينة.

الكلمات المفتاحية: للعوامل الجغرافية إثر في اتجاه النمو الحضري.

Abstract

The researcher studied the subject entitled (influencing factors in determining the direction of urban growth in El-abiyar) the aim of this study was to identify the nature of urban growth, and what might the consequent problems of the present and future, in an effort to know the influencing factors in determining urban growth of the city's direction, as well as knowledge of human factors that limit the urban growth of the city of El-abiyar. It also aims at tracing the population increase in the city and knowledge of future projections of population increase, which will increase the demand for the use of urban land. Researcher has found a number of results: The results showed that the nature of the lowlands contributed to the reduction of the growth of the city in the northeastern side of the city, he stopped along the northern Zahra scheme in this direction, as the nature of the land did not allow construction. The results showed that military region also hinder growth trend city are inherently attracted to large tracts of land in the city, as the results of the study showed that the problem of private ownership plays a direct role in blocking physical growth, successful planned schemes generated experiencing this problem of El-abiyar city especially in the eastern part of the city where the industrial area, the city of some random construction areas and trends are the private sector, are not in conformity with outline of a city.

- المقدمة:

لقد تطورت مدينة الابيار تطورا عمراني كبيرا، وذلك من حيث استخدامات الأراضي ومساحتها والشكل العام للمدينة وحجمها واتجاه نموها، شأنها في ذلك شأن العديد من المدن الليبية.

نمت الابيار حول مستوطنة قديمة يرجع تاريخها الي العهد التركي، تقع على بعد 800م جنوب المدينة الحالي، على مرتفع صغير، ويذكر ان الايطاليين قد استخدموه كمركز عسكري وقد انعكس دور الوظيفة العسكرية للمدينة في كبر المساحات المخصصة للمعسكرات، وبذلك سيطرة المعسكرات علي مظهرها الخارجي وفضاءاتها حتى الوقت الحاضر.

وخلال فترة الستينات زادت اهمية المدينة بعد اقامة مدرسة داخلية، فقد كنت تقدم الخدمات التعليمية لمناطق عديدة، واما في فترة السبعينيات فقد انشأت المشاريع الزراعية والرعية نظر بما تتميز بها المدينة من الارضي الصالحة للزرعة، وخلال هذه الفترة وفترة الثمانيات بدأت الرقعة العمراني تتسع ويزيد نموها، ونشأت بعض الاحياء الجديدة، وذلك بسبب الزيادة السكانية التي شهدت المدينة.

وقد تطورت مساحة الارضي المخصصة للاستعمالات الحضرية من (14, 35 هكتار) في سنة 1966م، الي (1, 187 هكتار) في سنة 1978م، ثم الي (9, 239 هكتار) في سنة 1990م، وقد فائقة المساحة توقعات المخططين لها في عام 1988م حيث كانت المساحة (191,99 هكتار)¹ وفي عام 2000م وصلت الي (536 هكتار)².

واستمر النمو العمراني للمدينة في الاتجاه الشمالي الشرقي، الا أن وقوع المدينة وسط منطقة رعية وزراعية، اضافة الي جيومر فولوجية المنطقة، وما تميزت به المدينة من وجود المناطق الخاصة (المعسكرات) اضافة الي انتشار الملكية الخاصة، كل هذه الأمور شكلت عراقيل في تحديد اتجاه النمو العمراني بالمدينة.

- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدينة الابيار ونموها كمركز حضري بان هناك بعض العوامل المحيطة التي قد لا تسمح بالاستمرار في النمو والتوسع العمراني، وخاصة في ظل الزيادة السكانية التي شهدت المدينة خلال السنوات الاخيرة وما يترتب عليها من زيادة الطلب على استعمالات الارضي السكنية.

- اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الي التعرف على طبيعة النمو العمراني، وما قد يترتب عليه من مشاكل حاضرا ومستقبلا. وذلك سعيا الي معرفة العوامل المؤثرة في تحديد اتجاه نمو المدينة ومنها:

- 1/ دراسة العوامل الطبيعية التي تقف عائق امام تحديد اتجاه نمو العمراني للمدينة.
- 2/ معرفة العوامل البشرية التي تحد من نمو العمراني لمدينة الابيار.
- 3/ تتبع الزيادة السكانية بالمدينة ومعرفة التوقعات المستقبلية من الزيادة السكانية.

1- سعد خليل القزيري، (2007م) دراسات حضرية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، ص137.
2- المخطط العام لمدينة الابيار لعام 2000م. ص8.

- اهمية الدراسة:

تكمن اهمية هذه الدراسة في تحديد اتجاه النمو العمراني بمدينة الابيار، ومعرفة العوامل التي تقف عائق في تحديد اتجاه النمو العمراني، فهناك العديد من العوامل التي اصبحت مصدر إعاقة وارباك للمخططات المعتمدة للمراكز الحضرية من ناحية ومصدر تشويه للمظهر العام للمدن الليبية من ناحية اخري.

- اسئلة الدراسة:

هناك مجموعة من التساؤلات _ قد يمكن من خلالها التعرف على العوامل المؤثرة في تحديد اتجاه النمو العمراني بمدينة الابيار ومنها:

1. ما أثر عوامل البيئة الطبيعية لمدينة الابيار في تحديد اتجاه النمو العمراني؟
2. هل هناك عوامل بشرية تقف عائقا امام تحديد اتجاه النمو العمراني في مدينة الابيار؟

- منهجية الدراسة:

لكل دراسة علمية منهج أو أسلوب متبع في تحليل البيانات التي يُتوصل إليها، وعلى ذلك اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الآتي:

1. المنهج الوصفي:

يركز هذا المنهج على وصف العوامل الطبيعية والبشرية للمدينة، التي تعرقل اتجاه النمو العمراني بالمدينة.

2. المنهج التاريخي:

استخدام هذا المنهج لتتبع النمو العمراني لمدينة من نشأته حتى الوقت الحاضر.

- مصادر جمع البيانات:

هناك وسائل لا بد أن تتوفر لأية دراسة علمية لجمع البيانات النوعية والكمية؛ حتى تمكنها من الوصول إلى الأهداف المرجوة؛ فكانت مصادر جمع البيانات للدراسة هي:

1. المصادر الأولية:

كي تتحصل الباحثة على البيانات والمعلومات اللازمة التي قد يتعذر جمعها من التقارير، أو المراجع أو المصادر، استعانت الباحثة بالدراسة الميدانية؛ بوصفها أسلوباً أمثل في جمع البيانات.

2. المصادر الثانوية:

- أ. الكتب، الدوريات، المقالات، الرسائل العلمية، ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- ب. التقارير، النشرات، الإحصاءات مثل: التعدادات العامة للسكان.

- الدراسات السابقة.

دراسة قام بها فرج محمد حجاب بعنوان (اتجاهات التطور العمراني في إقليم شرق نابلس) تناولت هذه الدراسة اتجاهات التطور العمراني الحالي والمستقبلي في الجزء الشرقي لإقليم مدينة نابلس في ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة حيث كان الهدف الأساسي لهذه الأطروحة هو دراسة وتحليل إمكانيات تطور مدينة نابلس في الاتجاه الشرقي، سواء التطور في الأراضي الواقعة ضمن حدود المدينة أو التطور باتجاه التجمعات السكانية شرق المدينة إضافة الى وضع بعض المقترحات والتصورات لتوجيه التطور العمراني في هذا الجزء من الإقليم مما يساعد على إيجاد حلول مناسبة للمشاكل العمرانية والتخطيطية التي تعاني منها مدينة نابلس، وكذلك العمل على تلبية احتياجات سكان التجمعات المحلية، وأظهرت هذه الدراسة على أن المنطقة الشرقية من إقليم نابلس تتمتع بإمكانيات ومقومات طبيعية وبشرية كبيرة تشجع تطور المدينة نحو الشرق. وخلصت هذه الدراسة الى أن التخطيط الحالي لمدينة نابلس والذي يتم في غياب النظرة الشمولية لإقليم المدينة لا يمكن أن يوفر الإطار المناسب الذي يتيح للمدينة التطور بشكل ملائم يؤخذ بعين الاعتبار احتياجات ومصالح التجمعات المحلية، وأكدت بالتالي هذه الدراسة على ضرورة إعداد مخطط عام وشامل لإقليم المدينة يتناول التطور العمراني المستقبلي لمدينة نابلس وضواحيها في إطار العلاقة الإقليمية مع التجمعات السكانية المحيطة.¹

اعدت الباحثة فاطمة الزقلي دراسة بعنوان (النمو الحضري في مدينة الابيار-دراسة تحليلية لحالات البناء المخالف) وكان الهدف من هذه الدراسة توضيح العوامل المرتبطة بمشكلة البناء المخالف لقواعد ومعايير مخططات استعمالات الأراضي بمدينة الابيار، يتضح هنا أن مثل هذه المخالفات من قبل بعض المواطنين بالمدينة جاءت نتجة الى نقص الاراضي الملائمة للتوسع العمراني، حيث تفاقمت حدة هذه المشكلة بسبب معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبيا التي شهدتها المدينة وفاقت كل التوقعات.²

قدمت الباحثة نجاة مليحي بحث بعنوان (مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة حي رقايزيوقواجلية نموذجيا) تناولت فيه النمو الحضري لمدينة عين مليلة باعتباره من المواضيع التي فرضت نفسها في الآونة الأخيرة في المدن المتوسطة التي أصبحت تعاني من التوسع العشوائي، وماينجم عنه من مشاكل مختلفة كالكسكس وانتشار الأحياء المتخلفة والبطالة والفقر والجريمة .. إلخ. وهذا الوضع المتأزم الذي تعيشه العديد من المدن الجزائرية، ما هو إلا انعكاس واضح لعدم فاعلية الشبكات التقنية وغيابها في كثير من الأحياء، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالمحيط كلية سواء من ناحية تهيئته و تنظيمها ومن الناحية الجمالية والفنية إطار المبني، وقدتم التطرق إلى نمو الحضري ومشكلاته في العالم بصفة عامة من خلال دراسة تحليلية لأهم المدن التي شهدت التطور السريع في جميع الميادين، وفي فترات قياسية ثم التعرض للنمو في الجزائر مع الوقوف عند أهم المراحل التي مر بها في بلادنا، وبعدها تم التعرض للنمو الحضري بمدينة عين مليلة باعتبارها من المدن المتوسطة التي شهدت ديناميكية

1- فرج محمد حجاب، (2001م) اتجاهات التطور العمراني في إقليم شرق نابلس (رسالة ماجستير، غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، ص28.

2- فاطمة عبدالنبي الزقلي، (2004م) النمو الحضري في مدينة الابيار (دراسة تحليلية لحالات البناء المخالف)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، ص45.

سريعة خاصة في الآونة الأخيرة مما جعلها نقطة التقاء للعديد من النشاطات المختلفة التي أهلتها لأن تكون قاعدة تجارية هامة بالدرجة الأولى.¹

قدم الباحث ادريس رمضان بحث بعنوان **(واقع السكن في مدينة طبرق للفترة من 1966-2006م)** كان الحافز من هذا البحث هو دراسة واقع السكن وتقييمه في مدينة طبرق للفترة من 1966-2006م، فيمكن بمثل هذه الدراسات أن تقدم إجابات حول مشكلة السكن، يستفاد منها في عملية التخطيط لوضع حلول ناجحة للمشكلة وضبطها فاذا كان الصعب هو انهاء مشكلة السكن فان إمكانية الحد منها في المستطاع. وقد توصلت الدراسة الي حقيقة مفادها ان العجز السكني بالمدينة يكاد يكون مقبولاً الي حد ما.²

- الموقع الفلكي والموضع:

أ. الموقع الفلكي:

تقع مدينة الأبيار تقع بين خطي عرض ($32^{\circ} 09' 54''$ و $32^{\circ} 12' 18''$) شمالاً وخطي طول ($20^{\circ} 36' 18''$ و $20^{\circ} 39' 30''$) شرقاً⁽³⁾ (الشكل رقم 1).

وهذا الموقع الفلكي للمدينة يقع ضمن نطاق مناخ البحر المتوسط الذي يتميز بصيفه الحار الجاف، وشتائه البارد الممطر.

ب. الموضع:

تقع مدينة الأبيار على الطريق الرئيسي الذي يربط بين مدينتين كبيرتين: هما بنغازي والمرج، وتقع الأبيار على بعد حوالي (56) كم تقريباً من مدينة بنغازي، وتقع على بعد حوالي (46) كم تقريباً من مدينة المرج، ولعل هذا الموضع هو ما أكسبها أهمية فائقة.

كما أنّ مدينة الأبيار تقع وسط منطقة زراعية ورعوية، وهي تُعد العاصمة الإدارية للمناطق التي تقع ضمن إقليمها، ومن هذه المناطق: الرجمة، وقبر جيرة، وأبو مريم، وغوط السلطان، وأسقفه، والمليطانية، وسيدي مهبوس، وجنوب الأبيار؛ وتقع مدينة الأبيار بشكل عام ضمن حوض وادي القطارة على الحافة الأولى للجبل الاخضر، وتوجد بعض مجاري الاودية الجافة التي تأخذ امتدادها من الشرق الي الغرب.⁽⁴⁾

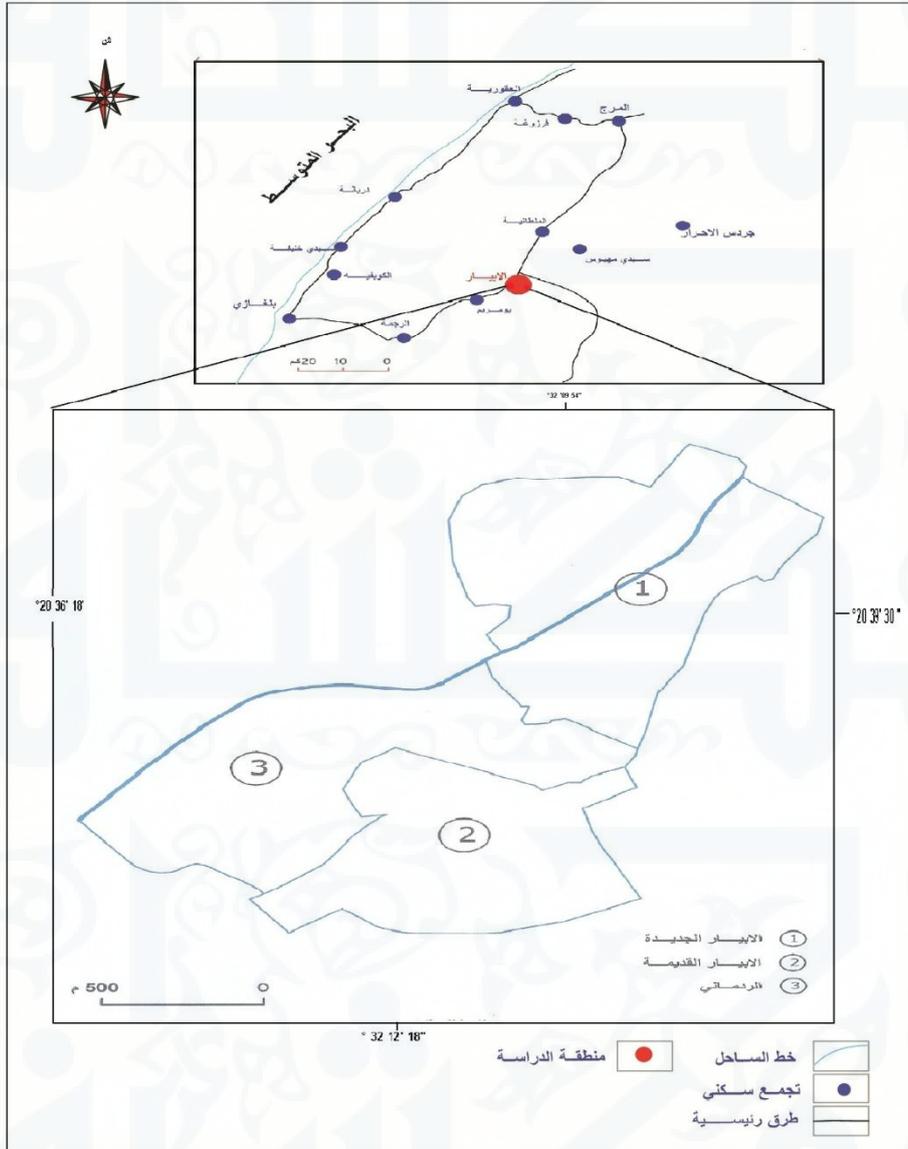
1- نجاة مليحي (2005-2006م) مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة حيرقايزيوقاوجلية نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم اجتماع، الجزائر، ص9.

2- عادل ادريس فتح الله، (2006م) واقع السكن في مدينة طبرق للفترة من 1966-2006م، مجلة أبحاث، العدد الثامن، تصدر عن كلية الآداب جامعة سرت، ص 201.

1. التقرير النهائي لمؤسسة دو كسياديس العالمية، 1984م، ص6.

2. المخطط العام لمدينة الأبيار، 1999م، ص7.

تشتمل (1) الموقع الجغرافي لمدينة الابيار.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا علي:

- 1- إدارة التخطيط، مصلحة المساحة، الأتلس الوطني للجمهورية العربية الليبية، اسنوكهولم، 1978م، ص 86
- 2- المخطط العام لمدينة الابيار.

- التطور العمراني للمدينة الابيار:

إن تاريخ البلدة كوحد استيطانية مستقرة يعود الي العهد التركي، وهي تضم عدة مباني تركية من الطراز الذي يمكن مشاهدته في بعض الاقطار التي خضعت لحكم الإمبراطورية العثمانية، وقد كان تجمع الابيار القديم على تل صغير علي مسافة 890م تقريبا جنوب المدينة حاليا، في حين قامت المدينة الحديثة وتطورت في تجاوب مع طريق بنغازي المرج الذي تتواجد على جانبي قطاعه القديم مجموعة من المرافق العامة والتجارية، اما العمران السكني فقد قام علي

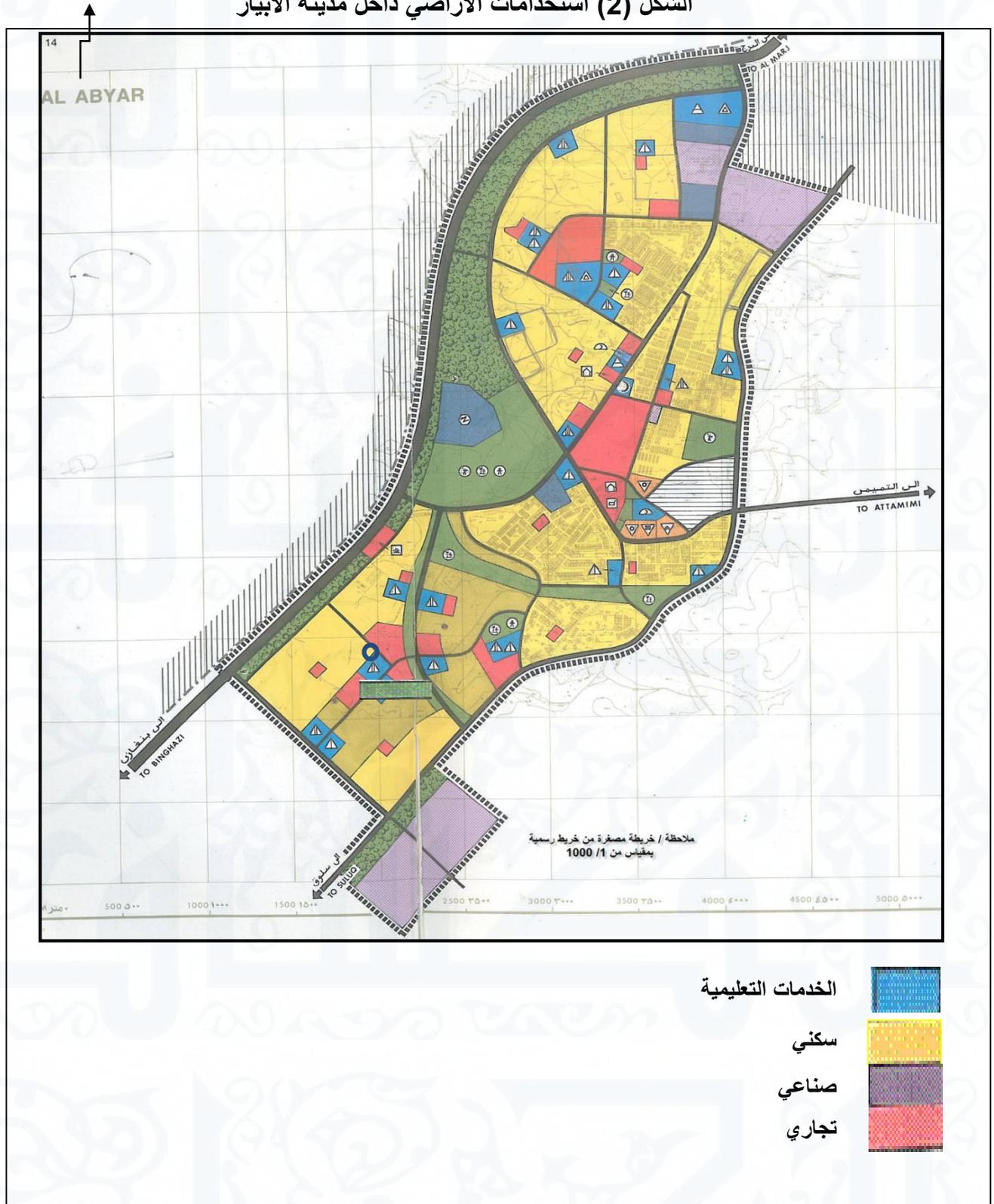
جانبي نفس قطاع الطريق ولكن علي مسافة ما من حركة المرور ومشاريع الإسكان العام الواقعة شمال المنطقتين العسكريتين التي تقع علي الطريق مباشرة¹.

وتنقسم الاحياء داخل مدينة الابيار الي التالي:

- أ- منطقة السوق القديم: وهي التي بدأت منها النواه الاولى للتجمع وفيها تم انشاء مبني الكازيرمان مبني عسكري أقيم لغرض المراقبة حيث يتم خلاله توجيه الاهداف العسكرية إضافة الي المباني السكنية الحالية.
- ب- منطقة الردماني: ويقع هذا الجزء في الاتجاه الشمالي للمنطقة ويفصله عن منطقة السوق القديم منطقة منخفضة بمجري وادي وهو يحوي مبني برج الاسطبل، وبعض المباني السكنية التي تمتد بمحاذاة الطريق المعبد.
- ت- الجزء الشمالي الشرقي: وبه تم تشيد العديد من المباني من بينها محطة السكة الحديدية ومبني الكنيسة الذي لا يزل قائما حتى الوقت الحالي، وبعض المباني السكنية إضافة الي المصارف ومبني مركز الصحي ومبني البريد وكذلك بعض المحلات التجارية والمدارس.
- ث- منطقة الابيار الجديدة: تشمل حي زهراء القديم والجديد وهو يضم العديد من المباني السكنية والمستشفى القروي والعيادة المجمع والجامعة وبعض المدارس والمحلات التجارية.
- ج- منطقة المباني الجاهزة: وهي عبار عن حي سكنية صغير يضم 230 مسكنا جاهز التركي.

1-فاطمة عبد النبي، النمو الحضري في مدينة الأبيار، رسالة ماجستير غير منشورة (بنغازي: جامعة بنغازي، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2004م).

الشكل (2) استخدامات الأراضي داخل مدينة الأبيار



المصدر: سعد خليل القزيري (2007م) دراسات حضرية، بيروت، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ص153.

- خطة والشكل النمو العمراني في مدينة الايبار:

- 1- تأخذ مدينة الايبار اتجاه نموها بشكل الخطة الشبكية نظرا لان شوارعها تتقاطع مع بعضها البعض بزواوية قائمة متداخله.
 - 2- يمتد النمو العمراني الحالي علي طول الطرقات الموجودة بالمدينة، ومنها الطريق الربط بين بنغازي والمرج، وبعض الطرق الفرعية الأخرى.
 - 3- تعاني المدينة من النمو العشوائي داخل وخارج مخطط المدينة، وكذلك انتشار واضح لظاهرة البناء المخالف وتغير في استخدامات الأراضي بالمدينة ممن يغير في شكل خطة المدينة كما تعاني من تدهوره البنية التحتية¹.
- النمو السكاني بمدينة الايبار:

لا شك في أنّ مدينة الأبيار تمرّ بمرحلة نمو سكاني سريع، مثلها في ذلك مثل معظم المدن الليبية الأخرى، التي تعرضت لعوامل الزيادة المعروفة وهي: الزيادة الطبيعية، أو الزيادة بفعل الهجرة بنوعيتها الداخلية والخارجية، والهجرة إلى مدينة الأبيار، كما هو الحال في كل المدن الليبية، كانت بدوافع اقتصادية صرفه، تهدف في الأساس إلى تحقيق طموحات الكثير من الباحثين عن دخل أفضل، ومستوى معيشة أعلى ممّا هو موجود في الأرياف والقرى المجاورة للمدينة. وتعد مدينة الأبيار من المدن الصغيرة التي نمت نموّاً سكانياً وحضرياً سريعاً خلال فترات من الزمن². وكل هذه الزيادة السكانية ترفقها الطلب على الاسكان فلا بد من معرفة وتوقع عدد السكان في عدة سنوات لكي توفر الجهات المسؤولة المخططات اللازمة للنمو السكاني والحضري معنا وتحدد اتجاه النمو العمراني، فمن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أنّ معدل النمو السكاني ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأولى من التعداد، ثم اتجه هذا المعدل نحو الانخفاض خلال السنوات الأخيرة من التعدادات.

جدول رقم (1)

معدل النمو السكاني في مدينة الأبيار خلال الفترة من (1973-2006م)

معدل نمو السكان	نسبة النمو(*)
6.7%	نسبة النمو بين تعدادي 1973-1984م
2.7%	نسبة النمو بين تعدادي 1984-1995م
2.02%*	نسبة النمو بين تعدادي 1995-2006م

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على: بيانات التعدادات العامة للسكان لأعوام (1973-1984-1995 - 2006 م).

1- الدراسة الميدانية للباحثة عام 2016م.

2- الزاندي، عبد السلام مختار، النمو السكاني وأثره في تركيب وتوزيع السكان في مدينة الأبيار خلال الفترة من 1973-2005م، رسالة ماجستير غير منشورة، (بنغازي: جامعة بنغازي، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2005م) ص 56.

(*) الفرق الناتج

تم حساب نسبة النمو بالقانون (ك2 - ك1) × 100 =

حيث إن ك1 = عدد السكان في التعداد السابق، ك2 = عدد السكان في التعداد اللاحق، ن = الفترة الزمنية بين التعدادين. انظر فتحى أبو عيانة، (1986م) جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ص 560.

العدد الواحد والعشرون - 02 / يونيو 2017

- توقعات المستقبلية الزيادة السكانية:

تم حساب عدد السكان لسنة (2017م) بالمعادلة الآتية:

$$\text{الزيادة السكانية (1)} = \frac{\text{عدد السكان في التعداد الأخير} - \text{عدد السكان في سنة الأساس}}{\text{عدد السنوات بين التعدادين}}$$

$$\text{الزيادة السنوية} = \frac{21970 - 26865}{11} = 445$$

11

عدد السكان في عام (2017م):

= عدد السكان في التعداد الأخير + الزيادة السنوية x فرق السنوات.

$$31,760 \text{ نسمة} = 4895 + 26865 = 11 \times 445 + 26,865$$

- العوامل المؤثرة في تحديد اتجاه النمو العمراني بمدينة الأبيار:

تعاني مدينة الأبيار من وجود بعض العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في النمو العمراني ومن هذه العوامل ما يلي:

اولا: العوامل الطبيعية:

تعتبر العوامل الطبيعية احد اهم اسباب عرقلة النمو العمراني في المدينة وتشمل هذه العوامل علي جيومورفولوجية الاراضي بمدينة، فقد ساهمت طبيعة الاراضي المنخفضة في الحد من نمو المدينة في الجانب الشمالي الشرقي من المدينة، فقد توقف امتداد مخطط الزهراء الشمالي في هذا الاتجاه، اذ أن طبيعة الاراضي لم تسمح بالبناء مما ترتب عليه اضطرار العديد من المواطنين الذين خصصت لهم هذه الاراضي الي بيعها او تركها خالية، كذلك الحال في الاتجاه الجنوبي الشرقي خلف الطريق الدائري المفتوح عدم استمرار اتجاه النمو العمراني فيه بسبب صعوبة طبيعية الارض بهذا الموقع، فهو عبارة عن وادي منخفض يتحول اثناء سقوط الامطار الي مجاري مائي ولا يمكن استغلالها في نمو العمراني، وايضا تلعب طبيعة الارضي المنخفضة في الاتجاه الشمالي الغربي في عدم النمو العمراني للمدينة بهذا الاتجاه، ويعود السبب في تحديد اتجاه النمو العمراني في الحي الشرقي بالمدينة بعض الاتجاهات الي شدة انحدار الاراضي في الاتجاهين الشمالي الغربي والشمالي، وكذلك وجود الاراضي المنخفضة التي تحده من الشرق الي الجنوب².

1. منصور محمد الكيخيا، (2003م) جغرافية السكان، الطبعة الأولى، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي، ص96.
2-فاطمة عبدالنبي، النمو الحضري في مدينة الأبيار، مرجع سابق ذكره، ص96.

ثانيا: العوامل البشرية:

1/ المنطقة العسكرية:

تعيق المنطقة العسكرية اتجاه نمو المدينة فهي تستحوذ بطبيعته علي مساحات واسعة من استخدامات الاراضي بالمدينة، وتحوي مدينة الابيار علي منطقتين عسكريتين تقع الاولى في الاتجاه الشمالي الشرقي من منطقة الوسط التجاري، بينما تقع الثانية الي الشرق من منطقة الوسط، وتبلغ مساحتهم حوالي 26 هكتار، وتأتي اهمية هذه المساحة في امكانية استغلالها كاستخدام سكني او أي استخدامات اخري، وبرغم من اخذها جزء من احد هاتين المنطقتين وبناء العمارات السكنية في بعض اجزاءها الا ان مازال يستعمل جزء منها في الاستخدام العسكري، كما تقع منطقة ثالثة في الاتجاه الجنوبي الشرقي فمن المتحمل ان يكون عائق امام تمدد العمراني بهذا الاتجاه.

2/ المشاريع الاقتصادية:

في بعض الاحيان نجد بعض المشاريع الاقتصادية تمثل عائقا في اتجاه النمو العمراني لمدينة الابيار، ومن هذه المشاريع مشروع (الفتاح سابقا) الزراعي ويقع في الاتجاهين الشمالي والشمالي الشرقي من المدينة محاذيا لها مباشرة في بعض الاجزاء وهذا يشكل عائقا في تحديد اتجاه النمو العمراني للمدينة من الاتجاهين الشمالي والشمالي الشرقي، وايضا مشروع غوط السلطان الزراعي الذي يقع علي بعد 10 كلم جنوب المدينة وتقدر مساحته بحوالي 2500 هكتار، وكذلك مشروع مراعي جنوب الابيار الذي يبعد عن المدينة حوالي 12 كلم جنوب مدينة الابيار، وهذه المشاريع سيكون لها دور في عرقلة اتجاه نمو العمراني لمدينة، وخصوص في ظل الزيادة السكانية للمدينة ممن يستدعي زيادة الطلب علي الاراضي السكنية.

3/ الملكية الخاصة:

تلعب مشكلة الملكية الخاصة دور مباشر في عرقلة النمو العمراني وفقنا للمخططات المقررة انشاءها، وتعاني مدينة الابيار من هذه المشكلة خاصة في الجزء الشرقي من المدينة حيث المنطقة الصناعية، فقد تسببت هذه المشكلة في تعطيل وتطوير العديد من قطع الاراضي لأنها تعود ملكيتها لاحد المواطنين، وتبلغ مساحة هذه القطع حوالي (2000م²) وهذا يؤدي الي عرقلة تنفيذ المخطط الموضوعة الاتجاه نمو المدينة، وكذلك الحال من ناحية اتجاه نمو مخطط حي زهراء الشمالي وايضا الاطراف الشمالي الشرقي للمدينة تمر بنفس المعوقات التي تحد من اتجاه نموه المدينة.

4/ المناطق العشوائية:

تحد المدينة من بعض الاتجاهات مناطق ذات البناء العشوائي وهي عبارة عن انشاءات يقوم بتشبيدها القطاع الخاص، وهي غير مطابقة للمخطط العام للمدينة، وتشمل هذه المناطق مباني مقام بعض بصفيح والبعض الاخر بالإسمنت، وكما توجد حظائر التربية الحيوانات (الزرائب) وتكمن مشكلة هذه المناطق فيما تسببه من عرقلة للاتجاه ونمو المدينة فهي في نظر مستخدميها تعد ملكية لهم، وبرغم انهم لا يملكون ما يثبت ذلك، وربما يعود السبب في ظهورها الي عدم التطبيق القوانين والقصور في تنفيذها من قبل الجهات المسؤولة، وكذلك غياب دور التخطيط العمراني الذي يقع علي عاتقه تنظيم الاستعمالات الحضرية المختلفة للأراضي وتحديد اتجاهات النمو المستقبلي.¹

1- فاطمة عبدالنبي، النمو الحضري في مدينة الأبيار، مرجع سابق ذكره، ص97-99.

- الخاتمة:

هناك العديدة من العوامل التي تلعب دورا في عرقلة اتجاه النمو العمراني بالمدينة، فقد كانت طبيعة الارض المحيطة سبب مباشر في الحد من النمو العمراني في بعض الاتجاهات وخاصة من الاتجاه الشمالي الغربي والشمالي وكذلك الاتجاه الشمالي الشرقي، كما أن المنطقة المرتفعة الواقعة في الاتجاه الجنوبي الشرقي من المدينة ستحد مستقبلا من امكانية التوسع في هذا الاتجاه.

كما ساهمت مشكلة الملكيات الخاصة بدور كبير في عرقلت وتعطيل تنفيذ المخطط التوسعي واتجاه النمو بالمدينة وخصوص من الناحية الشرقية وايضا الشمالية والشمالية الشرقية. كما لعبت المناطق الخاصة دورها في عرقلة اتجاه نمو المدينة فهي تحتل مساحات واسعة من المدينة.

كذلك الحال فيما يخص المناطق العشوائية الموجودة في بعض اتجاهات المحيطة بالمدينة التي تسببت في عرقلة اتجاه نمو المدينة.

لعبت المشاريع الاقتصادية دورها في عرقلة اتجاه نمو المدينة وخاصة ان تغير في استعمالات الاراضي من قبل المواطنين من سكني الي زراعي او الي صناعي ادي الي عرقلة اتجاه نمو المدينة خاصة في الاتجاه شمالي الشرقي والجنوبي.

وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها:

ساهمت طبيعة الاراضي المنخفضة في الحد من نمو المدينة في الجانب الشمالي الشرقي من المدينة، فقد توقف امتداد مخطط الزهراء الشمالي في هذا الاتجاه، اذ أن طبيعة الاراضي لم تسمح بالبناء مما ترتب عليه اضطرار العديد من المواطنين الذين خصصت لهم هذه الاراضي الي بيعها او تركها خالية، كذلك الحال في الاتجاه الجنوبي الشرقي خلف الطريق الدائري المفتوح عدم استمرار اتجاه النمو العمراني فيه بسبب صعوبة طبيعة الارض بهذا الموقع، فهو عبارة عن وادي منخفض يتحول اثناء سقوط الامطار الي مجاري مائي ولا يمكن استغلالها في نمو العمراني.

كما بينت النتائج أنّ المنطقة العسكرية تعيق اتجاه نمو المدينة فهي تستحوذ بطبيعته علي مساحات واسعة من استخدامات الاراضي بالمدينة، كما اظهرت نتائج الدراسة ان مشكلة الملكية الخاصة تلعب دور مباشر في عرقلة النمو العمراني، وفقنا للمخططات المقررة انشاءها، وتعاني مدينة الابيار من هذه المشكلة خاصة في الجزء الشرقي من المدينة حيث المنطقة الصناعية، فقد تسببت هذه المشكلة في تعطيل وتطوير العديد من قطع الاراضي السكنية، تحد المدينة من بعض الاتجاهات مناطق ذات البناء العشوائي وهي عبارة عن انشاءات يقوم بتشييدها القطاع الخاص، وهي غير مطابقة للمخطط العام للمدينة.

- التوصيات والمقترحات:

- 1- يفضل نقل المناطق العسكرية خارج المخطط السكني لمدينة، لتجنب اخطارها على السكان من ناحية، ومن ناحية اخرى توفر مساحات من استخدامات الاراضي الحضرية.
- 2- الإسراع في تحديد الحيز العمراني في إطار الكتلة العمرانية القائمة دون الاعتداء على الأراضي الزراعية المحيطة والاعتماد في نمو المدينة على عمليات الإحلال والتجديد للمباني القائمة في إطار اتباع سياسة النمو الراسي للمساكن القائمة بدلا من الاستمرار في توفير مساكن جديدة.

العدد الواحد والعشرون - 02 / يونيو 2017

- 3- على المسؤولين اصدار القرارات التي تستطيع من خلالها الاجهزة المسؤولة تحديد اتجاهات النمو وبرمجتها وهذا سيجنب الاجهزة من الوقوع في اخطاء التخطيط وتخطي العوائق لذلك فلا بد من وضع انظمة وقوانين تكون مرنة تناسب طبيعية النمو العمراني بالمدينة.
- 4- توفير الارض المخططة الخاصة للإسكان بأسعار تتلاءم مع ذوي الدخل المنخفض، ولا بد من دعم الدولة للمشاريع السكنية التي تساهم في الحد من انتشار ظاهرة البناء العشوائي بالمدينة.
- 5- تقديم التعويضات المالية الى اصحاب الارض الخاصة (ملكية الخاصة) لتجنب لوقوع في أربك اتجاه النمو العمراني، وكذلك تساهمه في توفير مساحات من استخدامات الاراضي الحضرية.

- قائمة المرجع:

- اولا: الكتب:
 1. أبو عيانة، فتحي محمد (1986م) جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت.
 2. القزيري، سعد خليل (2007م) دراسات حضرية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت.
 3. الكيخيا، منصور محمد (2003م) جغرافية السكان، الطبعة الأولى، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي.

- ثانيا: رسائل العلمية:

1. الزائدي، عبد السلام مختار، النمو السكاني وأثره في تركيب وتوزيع السكان في مدينة الأبيار خلال الفترة من 1973-2005م، رسالة ماجستير غير منشورة، (بنغازي: جامعة بنغازي، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2005م).
2. عبد النبي، فاطمة، النمو الحضري في مدينة الأبيار، رسالة ماجستير غير منشورة (بنغازي: جامعة قاربونس، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2004م).

- ثالثا: المصادر الرسمية:

1. ليبيا، أمانة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان العام (1973م).
2. ليبيا، أمانة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان العام (1984م).
3. ليبيا، أمانة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان العام (1995م).
4. ليبيا، أمانة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان العام (1990م).
5. ليبيا، أمانة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان العام (2006م).
6. التقرير النهائي لمؤسسة دو كسياديس العالمية، 1984م.
7. المخطط العام لمدينة الأبيار، 1999م و2000م.